او وقع العطف على المظهر المجرور ثانيا بلا فاصل نحو مررت
بزيد وعمرو والضمير بالجر المجرور باعادة الجار او ملابسا بالجار
على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينك وبين زيد لانه
لما اشتد الاتصال بينهما للاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى
بخلاف الفعل والفاعل كانا كشيء واحد فاشتد توهم العطف
على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار
فلذا قدم المص هذا الحكم على تاكيده مخالفا للكافية وههنا بحث
وهو انه يفهم من هذا جواز مررت بزيد وبك بلا اعادة الجار
وهو ممتنع بل خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم من
بحث المضمرات او يقال والضمير المجرور بالرفع عطف على
المجرور على انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية
ويمكن ان يجعل من عطف اسمية على فعلية اي والضمير المجرور
العطف ملابس باعادة الجار ثابتا او يثبتها فيكون اشمل
واوجز واو المرفوع بالجر عطفا او الرفع مبتدا المتصل ملابسا
او ملابس في باب العطف بفاصل بينه وبين العطف تاكيدا
او غيره ولو وجدت تلك الفاصلة بعدها اي العاطفة نحو قوله
تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا الا للضرورة اي وقتها هذا هو
الاولى عند البصرية ويجوزون على قبح من غير فاصل .. ولا ضرورة
وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخص من قولهم اكد بمنفصل
الا ان يقع فصل ما لانه وجه التنصيص الفاعل المتصل كالجزء من
الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على
التاكيد

التاكيد لان العطف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل
طال الكلام فيحسن الاختصار انتهى وفيه نظر اما اولا
فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية المتقدمة فالقول
بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن الا
نصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه مستحسن
فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان
الفصل بكلمة اقل من فائدة التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد
مما لا ينبغي ثم ان المص قدم بحث العطف على عاملين لمشاركته
ما سبق في كونه بشرط شيء واجازه فقال ومعمولي عاملين
عطفا على المجرور واظهر ما قدره غيره رعاية اللفظ وجعل
العطف في كلام غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل او جعل على
صلة البناء المحذوف تكلف بارد ولا يدفع الغلط لو تقدم المجرور
عليهما اي المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور عليهما اي على
احدهما على حذف مضاف والا يلزم العطف على ثلثة فيهما اي
في المعطوف والمعطوف عليه والظرف هو الكل والمظروف جزء
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وجوازه لورود السماع وعدم
جواز غيره على الاصل من ان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام
عاملين واذا منع الجواب مطلقا سيبويه ولا وجه لتجويز الاخفش
مطلقا وتقويه المعطوف في حكمه اي المعطوف عليه فيما يجوز
ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط او مع نفس الا
ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد
والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم

Copyright © King Saud University